موقف القيادات الجامعية في الأردن من إلغاء وزارة التعليم العالي مدخلا لتنمية المجتمع

أ.د. جمعة الكبيسي د. محمد بني خالد
جامعة جرش/ كلية العلوم التربوية

ملخص

هدفت الدراسة الى معرفة موقف القيادات الجامعية من مقترح الغاء وزارة التعليم العالي في الأردن مدخلا لتنمية المجتمع , واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي مستعينا مكونة من (٣٣) فقرة , وقد تحقق الصدق والثبات للأداة , وجرى تطبيقها على عينة من القيادات الجامعية عديدها (٥٧) قياديا من رؤساء الجامعات ومساعديهم والعمداء ومساعديهم , وبعد معالجة البيانات بالحقيبة الاحصائية (spss) أظهرت النتائج الكلية للأداة حصولها على متوسط حسابي قدره (٢.٧٤) وبدرجة وسط وهذا يعني أن معظم العينة تؤيد بدرجة متوسطة الغاء الوزارة , فيما كان أبرز فقرة تدفع العينة للموافقة هو سياسة التمييز التي تعتمدها الوزارة في تعاملها بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة , وقدمت الدراسة نهاية الأمر عددا من التوصيات والمقترحات .

المقدمة ومشكلة الدراسة :

تحتل الجامعات مكانة متميزة كمؤسسات علمية رصينة لا يمكن إغفال دورها في تطور المجتمع وتقدمه .. لذا ,فإن الدول المتقدمة تسعى لتوفير كل ماتحتاجه من أرض بأسعار رمزية لإنشاء الجامعة ودعم مالي , وإلغاء أو تخفيض الضرائب والرسوم من أجل أن تمارس دورها بعيدا عن أي مؤثرات أو قيود قانونية أو مالية وتترك لها الحرية الكاملة لممارسة العمل العلمي بجميع أشكاله ومستوياته ومجالاته تشجيعا لها كي ,تقدم لمجتمعها أقصى ما يمكن من خدمة ومن المفيد الإشارة إلى أن الجامعات في أوروبا وفي إيطاليا تحديدا ومنذ تأسيسها في القرن السابع عشر ,تأسست وهي تتمتع بكامل حريتها واستقلاليتها مع دعم كامل من الدولة عند التأسيس مع استمراره بأشكال مختلفة كي تنهض بمسؤوليتها في تنمية المجتمع .

ومن المؤسف ,أن جامعاتنا ومنذ الأيام الأولى لولادتها رافقتها القيود والقوانين المكبلة لحركتها ,وبالتالي بقيت أسيرة السيطرة المركزية عليها من جهات أخرى حتى تم استحداث وزارات للتعليم العالي كي تطبق سيطرتها الكاملة على الجامعات في منطقتنا العربية ,وإزاء ذلك بقيت الجامعات تدفع باتجاه تحررها من هذه القيود ,وبدأت تظهر دراسات وبحوث ونداءات خجولة هنا وهناك بعضها يطالب بتفويض المزيد من السلطة للجامعات ,وآخر يطرح اللامركزية حلا وثالث يطرح الاستقلالية الكاملة للجامعات ,الا أن شيئا من هذا لم يتحقق في أي بلد عربي بما فيها بلدنا الأردن .ولأن أي معالجات جزئية ترقيعية مثل :التفويض

,واللامركزية وأي نوع من من الاستقلالية المحدودة ,لن تحقق للجامعات الحرية الكاملة مع وجود وزارة التعليم العالي التي تتجه بطبيعة تأسيسها إلى الاستحواذ على جميع الصلاحيات وشل حركة الجامعات عن العمل,وإزاء ذلك يسعى هذا الهدف ولأول مرة وبكل جرأة إلى طرح تساؤل عن موقف القيادات الجامعية من إلغاء وزارة التعليم العالي ,من هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة معرفة موقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي مدخلا لتحقيق تنمية المجتمع والإسهام الحقيقي والفعال بذلك

أهداف البحث وأسئلته: يهدف البحث إلى تعرف موقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي مدخلا للإسهام في تنمية المجتمع ويمكن صياغة الأهداف بالسؤالين الآتيين :

-ما موقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي ؟

-هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في موقف القيادات الجامعية من إلغاء وزارة التعليم العالي تبعا للمتغيرات الآتية :

*المستوى القيادي (رؤساء جامعات ومساعديهم , عمداء الكليات ومساعديهم).

* تخصص القيادي (أدبي , علمي).

حدود البحث:تقتصر حدود البحث على :

الحدود الرمانية:العام الدراسي الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦.

الحدود المكانية : الجامعات الحكومية الأردنية الخاصة .

الحدود البشرية : القيادات الجامعية (رؤساء الجامعات ومساعديهم , وعمداء الكليات ومساعديهم).

أهمية البحث:تكمن أهمية البحث بالآتي :

١-أهمية معرفة موقف القيادات الجامعية من وجود وزارة التعليم العالي من عدمه , باعتبار ذلك مؤشرا لما يعكسه وجودها من تأثير في قدرة الجامعات على أداء دورها لتنمية المجتمع .

٢-ومع التقدير لما يمكن أن يؤديه وجود وزارة للتعليم العالي إلا أن ماينبغي التركيز عليه هو تشخيص حجم سلبيات وجودها مقارنة بإلغائها ,وفي ضوء هذه الموازنة ,واستنادا لما يسفر عنه البحث ,ينبغي تقريرما يخدم تنمية المجتمع .

٣-أهمية إسهام الجامعات في تنمية المجتمع كهدف مركزي تسعى لتحقيقه جامعات العالم المتقدم كونها تمثل فصيلا قائدا للتقدم والتطوير ,وإذا كان وجود الوزارة يحد من حركة الجامعات لتحقيق هذا الهدف الجوهري ,فعلى الوزارة أن تحل نفسها ,وتسمو بنفسها لما يحقق مصالح المجتمع .

٤- يمكن إفادة الجهات ذات العلاقة من نتائج هذه الدراسة ,ومن موقف عينة البحث من فقراتها تفصيلا ,وبالتالي اتخاذ ما تراه مناسبا لمعالجة مضمون تلك الفقرات .

تعريف المصطلحات :

-القيادة: عرفها حسان والعجمي (٢٠٠٦) "بأنها نشاط اجتماعي يهدف لتحقيق مصالح الجماعة عن طريق التأثير فيهم وتعاونهم في رسم الخطط وتوزيع المسؤوليات حسب الإمكانات البشرية والمادية .

وعرفها القريوتي (٢٠٠١) "بأنها قدرة على التأثير في الآخرين ,بحيث يجعلهم يقتنعون ويقبلون قيادته طواعية بعيدا عن أي إلزام قانوني .

-وتعرف القيادة(إجرائيا) :بأنها استجابات عينة البحث على فقرات الاستبانة ذات الصلة بمفهوم القيادة .

- تنمية المجتمع :"وهي عملية الارتقاء بالمجتمع بصورة شاملة ,والانتقال به من الوضع الحالي إلى وضع أفضل وأعلى مستوى ,وذلك باستثمار الطاقات المتاحة للوصول لهذا الهدف. "توثيق....http

-وتعرف تنمية المجتمع إجرائيا :بأنها استجابة عينة البحث على فقرات الاستبانة ذات الصلة بمفهوم تنمية المجتمع .

-وزارة التعليم العالي في الأردن:"وهي أعلى سلطة إدارية وسياسية تتولى الإشراف على التعليم العالي بتشكيلاته ومؤسساته الجامعية والبحثية .

-الموقف :هو رأي أو خيار فرد أو مجموعة من الأفراد إزاء شيء معين دون أن يكون هناك تعليلا لموقفهم هذا في أغلب الحالات .

الأدب النظري والدراسات السابقة :

الأدب النظري:

وفي مايتعلق بالحرية الأكاديمية , والرؤية السياسية ,فقد انقسمت الرؤى الفلسفية كما أشار فرحان (١٩٩٤) إلى أن مايتعلق بالحرية الأكاديمية بين المحافظة والتحرر , في الإجابة عن السؤال المطروح :هل للاكاديميين أن يعبروا عن أرائهم الفلسفية السياسية داخل المجتمعات الأكاديمية أم لا ؟ فالرؤى الفلسفية المحافظة ترى أن المؤسسات الأكاديمية هي مكان للعلم فقط ويجب أن تكون محايدة عن أي رؤية فلسفية سياسية . في حين تتمثل وجهة النظر الأخرى بأنه من الخطر والصعب في نفس الوقت مصادرة حق الأكاديمي في أن تكون له رؤية سياسية يعبر عنها , خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية .

ويرى التل وآخرون (١٩٩٧) أن الحرية الأكاديمية المتاحة لإدارة الجامعات تختلف من جامعة إلى أخرى , ولكن لابد من التأكيد على أهمية إعطاء الإدارة الجامعية حرية التصرف في اتخاذ ماتراه من قرارات ملائمة تتعلق بوظائفها , إذا ماأريد لها أن تكون ناجحة وفعالة في أدائها لأهدافها , وان لا تشكل القيود المفروضة عليها أي عائق أمام الحرية الأكاديمية مادام أنها لا تتعارض مع فلسفة المجتمع وقيمه .

وأخذت الكثير من الجامعات في البلدان النامية تبحث عن موارد مالية أخرى تعزز موازنتها وتعالج الاختناقات التي تواجهها بما يمكنها من مواصلة مسيرتها .ويسمى هذا النوع من التمويل تمويلا ذاتيا, تستطيع الجامعات توفيرة عن طريق نشاطاتها ويعطيها الحرية في التصرف من دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية ولكي توسع الجامعات مواردها الذاتية أخذ الكثير منها بتنويع خدماتها وتقديم تلك الخدمات إلى مؤسسات حقل العمل ,ومنها خدمات القيام بالتدريب على نظم المعلومات الحديثة وتأسيس شبكات الانترنت, وإجراء دراسات بناءً على حاجة المؤسسات والشركات الخاصة .(الخشاب.والعناد, ٢٠٠١).

وتحتاج الجامعات إلى تمويل ضخم وإمكانات وتسهيلات كثيرة ,وغالبا ما تلجأ الحكومة لإمدادها بهذه الأموال ,ويرى التربويون أن التمويل له علاقة تأثير وتأثر متبادل بالعملية التربوية وبالضغوط التي يمارسها مركز الوزارة ومنظمات المجتمع ,فضلا عن ارتباطها بطبيعة المستجدات والتحولات العالمية .ويؤشر ضعف الدعم المادي ضعف الأجهزة الأدارية ودورها في حل مشكلات المجتمع ,كما أن ارتفاع الانفاق ليس دليلا على ارتفاع نوعية التعليم بسبب الهدر الكبير فيه .(السامرائي ,٢٠٠٢).

وإذا كان هناك نقص شديد في الإمكانات المالية لوزارة التعليم العالي ,فإن من الأجدر أن تفسح المجال للجامعات في التعامل مع الموارد المالية التي تقررها الجامعة بواسطة ملاكها المالي ,وازالة الغطاء الاداري المركزي للوزارة في السيطرة على التخصصات المالية والتعامل معها من فوق ,مما ينعكس على عدم الإيفاء بالميزانيات المقررة للجامعات ,واستحواذ الوزارة عليها بسبب الموافقات والإجراءات الطويلة والمعقدة من الوزارة التي تحول دون القدرة على صرفها كاملة قبل نهاية السنة المالية التي تنتهي عادة في ١٢/٣١ من كل عام ,وبالتالي ,تتولى الوزارة سحبها لصالحها نهاية العام المالي دون .تدويرها.(الكناني, ٢٠١٠)

وتعد البيروقراطية والمركزية ثغرة كبيرة في أي نظام تعليمي وهي كافية لإضعاف التعليم وتخلف .الجامعات, في العموم فإن الجامعات لاتعمل ولا تنتج بصورة جيدة إلا في مناخ من الاستقلالية والحرية الأكاديمية ,وفي بيئة عمل على درجة عالية من المرونة , وفي الجامعات العالمية القرار الأكاديمي الإداري لايهبط على الجامعات من فوق ,بل ينبع من داخلها وبقناعة تامة من قيادتها الأكاديمية والتدريسية وأقسامها العلمية .(www.al-jazirah) .

ومن المباديء الأساسية لإعلان" ليما" بشأن الحرية الاكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي ,وتوجيه التعليم نحو التنمية الكاملة للشخصية البشرية ,ولاحساس الانسان بكرامته ,وتعزز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والسلم ,والتعليم بما يمكن جميع الاشخاص من المشاركة بفاعلية في بناء

مجتمع حر يقوم على المساواة ,ويشجع على التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع المجموعات الاثنية أو العرقية أو الدينية ,كما يشجع التفاهم المتبادل والاحترام والمساواة بين الرجل والمرأة ,والتعليم وسيلة لفهم الاهداف الرئيسة للمجتمع المعاصر والاسهام في انجازها ,مثل المساواة الاجتماعية والسلم والتطور المتكافيء لكل الامم وحماية البيئة.(إعلان ليما,١٩٨٧).

الدراسات السابقة:

قدم ناجي (٢٠٠٥) دراسة بعنوان "درجة فهم الإداريين لتفويض السلطة ودرجة ممارستهم لها وعلاقتهما بكفاءة اتخاذ القرار الإداري في وزارة التربية والتعليم في الأردن " . وقد قام الباحث بتطوير استبانتين واحدة لمعرفة درجة فهم وممارسة الإداريين لتفويض السلطة في وزارة التربية والتعليم في الأردن , والثانية لمعرفة مستوى كفاءة القرار الإداري المتخذ من قبل الاداريين انفسهم , والعلاقة بين فهم وممارسة الاداريين لتفويض السلطة ومستوى كفاءة القرار الاداري المتخذ , وتالفت عينة الدراسة من (٣٣٧) فردا من الاداريين في وزارة التربية والتعليم , وقد أظهرت النتائج أن درجة فهم وممارسة الاداريين لتفويض السلطة كانت عالية , وهناك علاقة ايجابية دالة احصائيا بين فهم الاداريين وممارستهم لتفويض السلطة وبين كفاءة اتخاذ القرار , وقد أوصت الدراسة بتعزيز تفويض السلطة وتذليل العوائق التي تعيق عملية التفويض ,واجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

أجرى العقدة (١٩٩٢), دراسة في الأردن بعنوان دور عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم في الأردن " دراسة ميدانية , هدفت هذه الدراسة التي أجريت على عينة من مؤسسات التعليم العالي في الأردن شملت أربعة جامعات وعدد من كليات المجتمع المتوسط إلى مايلي :١- التعرف على الأسلوب الذي يتبعه عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي.٢- مدى مساهمة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات ,وما هي أنواع القرارات التي يساهم فيها .٣- ماهي المشكلات التي تعترض عضو هيئة التدريس عند اتخاذ قرار أو مشاركة فيها .٤-مركزية أو لامركزية هذه القرارات .وأظهرت الدراسة ١- أن القرارات السائدة هي قرارات استراتيجية ثم تكنيكية ثم اليومية ثم القرارات المبنية على أسس علمية .٢- أشارت النتائج إلى أن أكثر القرارات شيوعا هي التكنيكية ثم الاستراتيجية ثم اليومية وأظهرت أن العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات هي طبيعة المشكلة محل القرارثم الظروف البيئية والظغوط .٣- أما بخصوص أساليب اتخاذ القرار فأنها تتمثل بالأسلوب البديهي الحكم الشخصي ثم أسلوب القرار الجماعي ثم الأسلوب العلمي ثم أسلوب اللجان .٤- كما بينت النتائج أن أهم المشكلات التي تعترض عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرار تتمثل في المعاناة من المركزية الشديدة ثم زيادة العبء الدراسي ثم القوانين والأنظمة والتعليمات ثم عدم إشباع الحاجة المادية .

وأجرى الكناني(٢٠٠٨). دراسه بعنوان "استقلالية الجامعات "دراسة في اللامركزية الادارية في الجامعات العربية ,هدفت هذه الدراسة الى وضع مقترحات حول مبررات اللامركزية وتطبيقاتها في ظل استقلالية الجامعات ,وكيفية الاعداد لعملية اللامركزية في الادارة الجامعية ,واعادة النظر في فلسفة التعليم العالي ,وطرح هيكلية ادارية مناسبة تساعد في التخطيط كاداة للانتقال الى اللامركزية في ادارة التعليم العالي ,وتوصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية : ان الجامعات بمفهومها العلمي يجب ان تكون حرة في اختيار ادارتها وهيئاتها التدريسية ومناهجها وبرامجها وتقنيات ادائها الوظيفي وتحديد اهدافها وسياقات عملها , وان تكون لها استقلالية مبرمجة ومحددة وليست سائبة واستقلالية ذات مرجعية دستورية – قانونية .ثم اوصت بضرورة تسريع بلورة نهج استقلالية الجامعات , ومنحها الاستقلال المالي والاداري ,وآليات قبول الطلبة وانتقائهم , وان يكون دور الوزارة تنسيقيا مع مراقبة أوجه الصرف طبقا للقوانين السائدة .

كما أجرى تايلر. (١٩٩٥)دراسة هدفت التركيز على بيان العوامل التي تسهل أو تعيق جهود التفويض الأداري أثناء عملية اتخاذ القرار في ولاية تنسي الأمريكية , وتكون مجتمع الدراسة من (٥٧%) من العاملين في المؤسسات العلمية والعامة . واسنخدام الباحث أسلوب تدوين الملاحظات والبيانات والمشاركة , وأسلوب الاستبانة ,وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الظروف الشخصية , والظروف التنظيمية , تؤثر في جهود المرؤوسين في عملية التفويض الأداري .

وقام ميلروشاردا ٢٠٠٠ بدراسة مقارنة بين "واقع التنظيم الأدراي في الشرق الأوسط " حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات بين عناصر التنظيم الأداري في الشرق الأوسط مقارنة بالغرب ,وتكونت عينة الدراسة من (٣) منظمات في الأردن والنموذج الذي قدمه الباحثان ميلر ومحمدي في دراستهما التي تناولت الموضوع ذاته والذي يتضمن إيران والولايات المتحدة الأمريكية ,وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التنظيم الإداري في دول الشرق الأوسط يتأثر بالثقافات والحضارات المختلفة لهذه الدول من ناحية أسلوب اتخاذ القرار والمركزية .كما أشارت هذه الدراسة إلى أن النموذج الذي قدمه الباحثان ميلر ومحمدي لم يتلائم مع المعلومات التي تم جمعها من الدول الثلاثة عينة الدراسة ,وذلك بسبب تأثير التخصص على كل من وضع المعايير المركزية في الشرق الأوسط و وأظهرت النتائج أنه كان للتخصص تأثير سلبي على التنظيم الإداري في الولايات المتحدة وبينما كان له تأثير إيجابي في الأردن وإيران مقارنة بأمريكا.

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الجزء عرضا لإجراءات البحث ,من حيث تحديد منهج البحث ومجتمعه واختيار العينة وبناء أداة بحثية تتصف بالصدق والثبات ,وأهم الوسائل الإحصائية التي استعملت في إجراءاته الإحصائية أو في تحليل النتائج.

-منهج البحث :يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافه ,وهو من أكثر المناهج شيوعا واستخداما في البحوث التربوية ,ويعتمد هذا المنهج أسلوب الدراسة الميدانية التي تتعدى حدود وصف الظاهرة موضوع البحث إلى التحليل والتفسير .

-مجتمع البحث :المجتمع الأصلي للبحث هم (رؤساء الجامعات ومساعديهم ,وعمداء الكليات ومساعديهم),في الجامعات الخاصة في الأردن للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ ,وقد أمكن الحصول على معلومات والبيانات الخاصة بمجتمع البحث بموجب كتاب تسهيل المهمة موجه لوزارة التعليم العالي في الأردن .

-عينة البحث :المعروف بحثيا ,أن العينة تغني الباحث عن دراسة المجتمع الأصلي بكافة (قنديلجي,١٩٩٣).لذا ,وجب اختيار العينة بشكل دقيق بحيث تكون ممثلة لمجتمعها الكبير الأصلي (عبد الرحمن ,١٩٩٩).لذا ,ولصعوبة الإحاطة بالمجتمع الأصلي ,تم اعتماد عينة عشوائية وبنسبة (٥٧) وعدد أفرادها .والجدول (١) يوضح عينة البحث .

جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
العنوان القيادي	رئيس جامعة – مساعد	14	24.6
	عميد كلية – مساعد	43	75.4
عدد سنوات الخبرة القيادية	من ١-١٠ سنوات	29	50.9
	من ١١ سنة فأكثر	28	49.1
	Total	57	100.0

-أداة البحث :إن اختيار أداة البحث يعتمد على طبيعة البحث وأهدافه (كريم ,١٩٨٧),وقد استعمل الباحثان استبانه لجمع المعلومات ,وتم إعداد الأداة باعتماد الخطوات الآتية :

-إجراء مقابلات مع عدد من الأساتذة وذوي الخبرة ممن لهم اطلاع بهذا المجال .

-مراجعة البحوث والدراسات والأدبيات ذات الصلة بأهداف البحث .

-خبرة الباحثين وعملهما في ميدان التعليم العالي منذ فترة طويلة .

تم تطوير استبانه بصيغتها الأولية واشتملت على (٣٨) فقرة.

صدق الأداة:

يقصد بالصدق ,هو أن الأداة بمضمونها العام وفقراتها تقيس فعلا ماأعدت لقياسه (فيصل ,١٩٩٦),ولغرض التثبت من صدق الأداة ظاهريا وصلاحيتها ,تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص بلغ عددهم (١٢) محكما ,واقترح المحكمون تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات باعتماد نسبة اتفاق قدرها ٨٠ % للأخذ بملاحظات المحكمين ,واستقر عدد فقرات الاستبانة على (33) فقرة .

ثبات أداة الدراسة:

يعرف الثبات , بأن الأداة تعطي النتائج نفسها إذا ماأعيد تطبيقها على العينة نفسها تحت ذات الظروف (الإمام وآخرون ,١٩٩٥). للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (٢٠) قياديا ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين اذ بلغ (٠.٩٢).

وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، اذ بلغ (٠.٨٧)، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

تطبيق الأداة:

جرى تطبيق الاستبانة على مدار ثلاثة أسابيع في الفصل الدراسي الأول ٢٠١٥/٢٠١٦ ,وذلك لتوزع العينة على مساحة واسعة من بلدنا الأردن ,وبمساعدة العديد من طلبة الدراسات العليا ,وجرى توزيع(٧٥) استبانة إلا أن ما تم استعادته هو (٥٧) استبانة صالحة للتحليل والدراسة .

-المعالجة الاحصائية واجراءات التصحيح : لغرض اعتماد معايير محدودة في التعامل مع نتائج البحث ,فقد أعطى لكل فقرة من فقرات الاستبانة وزن متدرج وفق سلم (ليكرت) الخماسي ,وذلك بابدال الإجابة من خماسية البدائل الى سلم ثلاثي وفقا للمعادلة التالية :

القيمة العليا – القيمة الدنيا للبديل

عدد المستويات

٥-١ = ٤ = ١ ١

٣ ٣ ٣

وبذلك تكون درجة الاجابة من (١- ٢.٣٣) منخفضة . ودرجة الاجابة من (٢.٣٤- ٣.٦٧) متوسطة ودرجة الاجابة من (٣.٦٨- ٥.٠) مرتفعة .

وقد استعان البحث في تحليل النتائج بالحقيبة الاحصائية للعلوم التربوية الاجتماعية باستخدام الأساليب والمعادلات الاحصائية الآتية :

) من خلال معادلة كرونباخ الفا للاتساق الداخلي . Reliability Test (اختبارالثبات)

-لوصف خصائص العينة بالنسبة المئوية ,ولوصف نتائج الدراسة تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

-تحليل التباين الثنائي .

عرض ومناقشة النتائج :

سوف يتم عرض ومناقشة نتائج البحث في ضوء تسلسل الاسئلة ,وسوف يتم اعتماد ومناقشة الفقرات التي حصلت على درجة قطع بمتوسط حسابي (٣.٠٠) فاعلى وكذلك عرض ومناقشة الفقرات الثلاث الاخيرة التي حصلت على أدنى النتائج في اخر الجدول.

السؤال الاول: ما موقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي ، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات موقف القيادات الجامعية من مقترح إلغاء وزارة التعليم العالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	29	تميز الوزارة في تعاملها بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة	3.84	1.347	متوسط
٢	28	حققت الجامعات الغربية باستقلاليتها منذ نشؤها منتصف القرن الثامن عشر لمجتمعاتها التقدم والنهضة	3.47	1.283	متوسط
٣	30	تخضع بعض قرارات الوزارة وتوجيهاتها لمنظور شخصي	3.40	1.237	متوسط
٤	4	تفرض الوزارة على الجامعات قرارات دون التشاور معها	3.37	1.304	متوسط
٥	17	تفسر الوزارة القوانين واللوائح لمصلحة تعزيز سيطرتها الكاملة على الجامعات	3.07	.997	متوسط
٥	24	من المفترض إلغاء الوزارة لا يعفي الحكومة من دعم الجامعات الرسمية والخاصة بكل أشكال الدعم والمساندة	3.07	1.462	متوسط
٥	25	تدعو القيادات الجامعية إلى أخذ العبرة من تاريخ الجامعات الأوروبية التي أنشئت مستقلة منذ القرن الثامن عشر	3.07	1.294	متوسط
٨	12	تفرض الوزارة على الجامعات سياسات قبول كما ونوعا وتخصصا خلافا لإمكاناتها	3.02	1.246	متوسط
٩	31	تتميز سياسة الوزارة بالإرباك وعدم	3.00	1.165	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		الاستقرار			
١٠	8	تمتلك القيادات الجامعية النضج والمقدرة على إدارة جامعاتهم بكامل شؤونها	2.96	.844	متوسط
١٠	22	إن وجود الوزارة يبقي الجامعات خاضعة لمعايير الجودة والاعتماد والتفتيش والمحاسبة الدقيقة	2.96	1.439	متوسط
١٢	21	يمنح إلغاء الوزارة للجامعات تنوعا واستقلالية وشخصية معنوية متميزة لكل جامعة	2.86	1.260	متوسط
١٣	9	تفضل القيادات الجامعية أن يقتدي الأردن بالدول المتقدمة في إلغاء وزارة التعليم العالي	2.81	1.274	متوسط
١٤	32	إنجاز الوزارة غائبة ولم يلمس منها المواطن شيء يبرر وجودها	2.79	1.130	متوسط
١٥	26	تعتقد القيادات الجامعية أن إلغاء الوزارة يطلق المنافسة في التطوير والإبداعوتقديم الأجود	2.74	1.126	متوسط
١٦	15	تمنع الوزارة بقيودها الجامعات من تنويع مصادرها المالية والفنية لتدعم تطورها	2.68	1.152	متوسط
١٦	33	يعتقد الكثيرون أن وجود الوزارة يعبر عن مجاملة للقائمين عليها	2.68	1.183	متوسط
١٨	6	تؤيد القيادات الجامعية تشكل مجلس للتعليم العالي بديلا عن الوزارة	2.56	1.225	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١٨	27	يحقق مجلس التعليم العالي البديل حرية التشاور والتوافق على كل ما يتصل بجامعاتهم	2.56	1.165	متوسط
٢٠	3	تقيد الوزارة الجامعات بالكثير من القيود والتعليمات المعرقلة لأنشطتها التنموية	2.54	1.351	متوسط
٢٠	23	إن إلغاء الوزارة يعطي للجامعات القدرة على المنافسة وايجاد مصادر جديدة لتمويل برامجها	2.54	1.196	متوسط
٢٢	20	يضيف وجود وزارة التعليم العالي حلقة جديدة لمعاملات الناس بدلا من إتمامها داخل الجامعة	2.49	1.054	متوسط
٢٣	1	تمثل الوزارة غطاء ثقيلا على الجامعات يحول دون قدرتها على الحرمة لتنمية المجتمع	2.46	1.087	متوسط
٢٣	5	تصدر الوزارة تعليمات وتوجيهات لاتتلائم مع دورها في تنمية المجتمع	2.46	1.166	متوسط
٢٣	11	يمهد إلغاء الوزارة للجامعات تطورها وربطها بسوق العمل والإنتاج	2.46	1.226	متوسط
٢٣	13	يحول وجود وزارة التعليم العالي دون قدرة الجامعات على تخطيط وتنفيذ برامج لتنمية المجتمع	2.46	1.103	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٢٧	18	تفرض الوزارة على الجامعات تعيين قيادات وموظفين لا يمتلكون الكفاءة والنزاهة	2.44	1.195	متوسط
٢٨	14	تعرقل الوزارة بغطاء ها الثقيل الجامعات من توثيق علاقتها مع سوق العمل والإنتاج	2.40	.997	متوسط
٢٩	10	ترى القيادات الجامعية أن أقصر طريق لتحقيق فعلي وسريع في الجامعات هو إلغاء وزارة التعليم العالي	2.32	1.242	متوسط
٣٠	2	تحول الوزارة دون قدرة الجامعات على التحلرك لتنفيذ برامجها في تنمية المجتمع	2.30	.981	متوسط
٣١	16	ترى القيادات الجامعية أن الوزارة تحقق للجامعات مكاسب لا يمكن نكرانها	2.25	1.074	متوسط
٣١	19	يمكن لموظف صغير في ديوان الوزارة مخاطبة رئيس جامعة بصيغة الأمر والتوجيه	2.25	1.327	متوسط
٣٣	7	تعقد القيادات الجامعية أن وجود وزارة التعليم العالي يتناقض مع مباديء الديمقراطية	2.05	1.093	منخفض
		الدرجة الكلية	2.74	.755	متوسط

يبين الجدول (٢) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.05-3.84)، حيث جاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على "تميز الوزارة في تعاملها بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.84)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "تعتقد القيادات الجامعية أن وجود وزارة التعليم العالي يتناقض مع مبادئ الديمقراطية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.05). وبلغ المتوسط الحسابي للاداة ككل (2.74). يشير الجدول (٢) الى أن النتيجة العامة (الكلية) لمجموعة مكونات الاستبانة كانت بمتوسط حسابي (٢.٧٤) وانحراف معياري (.755) وهي بمستوى ادنى درجات الوسط , وهذا يعني ان عينة البحث من القيادات الجامعية لا يؤيدون مقترح الغاء وزارة التعليم العالي . وتعزى هذه النتيجة الى ان بعض القيادات الجامعية ترى في وجود الوزارة فوائد كثيرة , وأنها صمام أمان لتحقيق قدر من العدالة والتماثل في اليات العمل وسياقاتها ,وبعض القيادات (لاسيما الرسمية) يتم تعينهم من قبل الوزارة ومصيرهم مرتبط بها , وثالث يرى ان تنمية المجتمع مرتبط بادارة سوق العمل والقطاعات الاقتصادية وليس بالجامعة ,فالجامعة من وجهة نظرهم , تعرض عليهم بضاعتها ونتائج بحوثها وتفتح ابوابها لتدريب كوادرها وتقديم الاستشارة ,لكن جهات سوق العمل لا توجد لديهم ثقافة التعامل مع الجامعات .

- اما على صعيد عرض ومناقشة نتائج فقرات الاستبانة ,وبالعودة الى الجدول (٢) نجد ان هناك (٩)فقرات حصلت على درجة قطع اعلى من (٣.٠٠) كمتوسط حسابي ,سيتم مناقشتها .
- الفقرة الاولى كانت (تمييز الوزارة في تعاملها بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة) وحصلت على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٣.٨٤)وانحراف معياري (١.٣٤٧) وبمستوى مرتفع وهي الفقرة الوحيدة التي احرزت هذه الدرجة ,وتعزى هذه النتيجة الى شعور (قيادات الجامعات الخاصة) بالغبن والتمييز من جانب الوزارة لا سيما التعامل المتشدد في تطبيق القوانين والضوابط , فيما تتهاون مع الجامعات الرسمية , وهذه الشكوى لا تخفيها القيادات الجامعية الخاصة . لذا فمن المحتمل ان نسبة كبيرة من القيادات الخاصة تؤيد الغاء وزارة التعليم العالي واطلاق المنافسة الحرة على مستوى ماتقدمه الجامعة لطلبتها من خدمة وجودة في التعليم ,وهذا شان ما موجود في امريكا واوربا واليابان ,فالمنافسة تقود للجودة وخفض تكاليف الخدمة .
- اما الفقرة الثانية فكانت (حققت الجامعات الغربية باستقلاليتها منذ نشوءها منتصف القرن الثامن عشر لمجتمعاتها التقدم والنهضة)وذلك بحصولها على متوسط حسابي (٣.٤٧)وانحراف معياري (١٢٨٣) وهو بمستوى وسط ,وهذه الفقرة تدعم ماذهبنا اليه في كلامنا السابق ذلك بأن ,وعينة

البحث تؤيد الغاء وزارة التعليم العالي اسوة بما معمول به في الدول المتقدمة وانشاء مجلس للتعليم العالي بديلا عنها .

- اما الفقرة التي احتلت المرتبة الثالثة فكانت (تخضع بعض قرارات الوزارة وتوجيهاتها لمنظور شخصي) بإحرازها متوسط حسابي (٣.٤٠) ووزن مرجح (١٢٣٧), ويعزى سبب حصول هذه الفقرة على مرتبة متقدمة , هو شعور عينة البحث بأن المنظور الشخصي للعاملين في وزارة التعليم العالي هو الذي يوجههم في اتخاذ القرارات وليس مصلحة العمل والعدالة في التعامل .
- الفقرة الرابعة كانت (تفرض الوزارة على الجامعات قرارات دون تشاور معها) وحصلت على متوسط حسابي (٣.٣٧) وهي واحدة من العوامل التي تدفع بالقيادات الجامعية للموافقة على إلغاء وزارة التعليم العالي , فالعديد من القرارات يمكن ان يترتب عليها اضرارا مادية ومعنوية , والوزارة معنية اذا ارادت النجاح في عملها ان تتشاور مع القيادات الجامعية (الحكومية والخاصة) قبل فرض قرارات تضر بمصالح تلك الجامعات.
- أما المرتبة الخامسة وحتى السابعة فكان من نصيب ثلاث فقرات معا الاولى (تفسر الوزارة القوانين واللوائح لمصلحة تعزيز سيطرتها الكاملة على الجامعات) والثانية (من المفترض ان الغاء الوزارة لايعفي الحكومة من دعم الجامعات الرسمية والخاصة بكل اشكال الدعم والمساندة)والثالثة (تدعو القيادات الجامعية الى اخذ العبرة من تاريخ الجامعات الاوروبية التي أنشئت مستقلة منذ القرن الثامن عشر) بحصول الثلاثة معا على متوسط حسابي (٣.٠٧) وهي بمستوى وسط , والفقرات الثلاثة مترابطة وتكمل الواحدة الاخرى , ذلك فإن تقسير القوانين واللوائح من قبل الوزارة بالشكل الذي يعزز سيطرتها على الجامعات بحد ذاته يراد به تقييد الجامعات ومنعها من أداء دورها في تنمية المجتمع , وهذا ما استطاعت ان تنهض به الجامعات الاوروبية وغيرها المستقلة منذ نشأتها ,كما ورد في الفقرة (٢٥) , وهو مايثير استياء القيادات الجامعية ويجعلها تنحاز لمقترح الغائها , وسواء تم الغاء الوزارة او لا , فان ذلك لايعفي الحكومة من تقديم الدعم والمساندة للجامعة سواء كانت (حكومية او خاصة) وان تحذو حذو الجامعات الاوروبية والامريكية في دعم الحكومات لها .
- المرتبة الثامنة في تسلسل الفقرات كانت (تفرض الوزارة على الجامعات سياسات لقبول الطلبة كما ونوعا وتخصصا خلافا لامكاناتها) واحرزت متوسط حسابي (٣.٠٢) وانحراف معياري (١.٢٤٦) وبدرجة متوسطة ,وهذه واحدة من المشاكل التي تعاني منها الجامعات الخاصة وحتى الحكومية , حين تفرض الوزارة رأيها وقراراتها بالقبول دون مراعاة لامكانات الجامعات وظروفها , ومثل هذا

التصرف من الوزارة يدفع القيادات الجامعية الى الوقوف بجنب الدعوة لالغاء والوزارة , كي تتجنب ضغوطها وتحكمها .

- اما اخر الفقرات التي تقع ضمن درجة القطع (٣.٠٠) فكانت الفقرة (٣١) ومضمونها (تتميز سياسة الوزارة بالارباك وعدم الاستقرار) حيث حصلت على متوسط حسابي (٣.٠٠) وانحراف معياري (١.١٦٥) وهي بدرجة وسط وتعزى الى شعور القيادات بحالات الارباك والمزاجية والتقلب في سياسة الوزارة وقراراتها , وهو ما يسبب ردود فعل سلبية تجاهها والابتعاد عنها .

أما الفقرات الثلاث الأخيرة:

التي حصلت على اقل النتائج وجاءت في أخر الجدول فهي:

- الفقرة (١٦) والفقرة (١٩) واحتلت معا المرتبة (٣١) ومضمونها هو : (ترى القيادات الجامعية ان الوزارة تحقق للجامعات مكاسب لايمكن نكرانها) و(يمكن لموظف صغير في ديوان الوزارة مخاطبة رئيس جامعة بصيغة الامر والتوجية) وحصلتا على متوسط حسابي (٢.٢٥) وهي بدرجة منخفضة وضعيفة , وتعني أن هذا موقف سلبي منها , فكون الوزارة تحقق مكاسب للجامعات هذا أمر ليس دقيقا , لان المكاسب مصدرها الحكومة وليس الوزارة , وربما تستقطع الوزارة جزءا منها , أو تعرقل وتؤخر وصولها , إن وجدت .

وإن الفقرة ,(يمكن لموظف صغير في ديوان الوزارة مخاطبة رئيس الجامعة ...) ليس واردا من وجهة نظرهم ,أو مرفوض , وتأبى القيادات الجامعية إقراره لأنه يمثل مسا بصلاحياتهم .

- الفقرة الثالثة والاخيرة في ترتيب الاستبيان فقد كانت الفقرة (٧) ومضمونها (تعتقد القيادات الجامعية ان وجود وزارة التعليم العالي يتناقض مع مباديء الديمقراطية) وحصلت على متوسط حسابي (٢.٠٥) وانحراف معياري (١.٠٩٣) وهي درجة منخفضة , وتعبر عن أدنى تجاوب معها من قبل عينة الدراسة , ويعزى هذا الموقف , الى ان وجود وزارة تعليم عالي لايتناقض مع مباديء الديمقراطية من وجهة نظرهم اذا ماكانت قيادة الوزارة تتسم بالديمقراطية والمرونة ةالعدالة والمشاركة في عملها فمن الممكن أن تصبح عامل تقدم وتطوير ومساندة وتنافس لتخيفض الاجور لأقل كلفة في جميع مستويات التعليم الجامعي واختصاصاته .

السؤال الثاني :- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في موقف القيادات الجامعية من الغاء وزارة التعليم العالي تبعا للمتغيرات الاتية :-

- المستوى القيادي (روساء جامعات ومساعديهم , عمداء كليات ومساعدهم)

- تخصص القيادي (علمي , ادبي)

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموقف القيادات الجامعية من إلغاء وزارة التعليم العالي حسب متغيري المستوى القيادي، والتخصص القيادي والجدول أدناه يبين ذلك .

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموقف القيادات الجامعية من إلغاء وزارة التعليم العالي حسب متغيري المستوى القيادي، والتخصص القيادي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
العنوان القيادي	رئيس جامعة – مساعد	2.66	.634	14
	عميد كلية – مساعد	2.76	.796	43
عدد سنوات الخبرة القيادية	من ١–١٠ سنوات	2.47	.800	29
	من ١١ سنة فأكثر	3.01	.605	28

يبين الجدول (٣) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموقف القيادات الجامعية من إلغاء وزارة التعليم العالي بسبب اختلاف فئات متغيرات المستوى القيادي، والتخصص القيادي ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثنائي جدول (٤).

جدول رقم (٤)

تحليل التباين الثنائي لأثر العنوان القيادي وعدد سنوات الخبرة القيادية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العنوان القيادي	0.792	1	0.792	1.584	0.214
عدد سنوات الخبرة القيادية	4.823	1	4.823	9.648	0.003
الخطأ	26.991	54	0.500		
الكلي	31.931	56			

يتبين من الجدول (٤) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= ٠.٠٥) تعزى لأثر العنوان القيادي الاكاديمي ، حيث بلغت قيمة ف 1.584 وبدلالة إحصائية بلغت 0.214. وتعزى هذه النتيجة الى ان العناوين القيادية الاكاديمية اكثر تمسكا بوجود الوزارة لانهم مستفيدون من وجودهما , ولان الوزارة تمنح الجامعات قدرا من الاستقرار كما يظن بعضهم , وكلما ارتقى العنوان القيادي زادت الرغبة للابقاء عليها بينما العناوين القيادية الادارية لايعنيهم الامر كثيرا فهم يحتفظون بوظائفهم في جميع الاحوال .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= ٠.٠٥) تعزى لأثر عدد سنوات الخبرة القيادية ، حيث بلغت قيمة ف 9.648 وبدلالة إحصائية بلغت 0.003، وجاءت الفروق لصالح ١١ سنة فأكثر . تعزى هذه النتيجة (كما يعتقد) الى ان القيادات الاكاديمية والادارية لايرغبون بالغاء الوزارة لانهم تعايشوا معها مدة طويلة واعتادوا عليها , وحققوا منها مكاسب لايرغبون في التفريط بها في حال الغائها .

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة توصي بالاتي:

- استنادا للنتيجة الكلية (العامة) والتي تجاوزت نصف العينة نوصي بالنظر في الغاء وزارة التعليم العالي .
- تجنب الكيل بمكيالين في تعامل الوزارة , وان تسعى لتوحيد معايير واسس التعامل مع الجامعات الرسمية والخاصة دون تمييز.
- ان تنأى الوزارة بنفسها بفرض سياستها وقراراتها في شؤون الجامعات لاسيما سياسة قبول الطلبة
- العمل على اطلاق الصلاحيات والمرونة في تعامل الوزارة مع الجامعات ,وان تأخذ العبرة من أوروبا وأمريكا واليابان بمنح جامعاتها الاستقلالية الكاملة مدخلا للاسهام الفعال في تنمية المجتمع
- اعادة النظر بالقوانين والانظمة واللوائح التي تنظم عمل الوزارة وعلاقتها بالجامعات وتطويرها بما يخدم تنمية المجتمع .
- العمل على اختيار افضل العناصر لقيادات الوزارة ابتداء من الوزير ووصولا لاخر السلم الاداري , دون تدخل من جهات خارجية ووفق معايير صارمة .

المقترحات:

نقترح اجراء دراسات مستقبلية مكملة لهذه الدراسة:

- **دراسة على عينات اجتماعية (الطلبة , أساتذة الجامعات , أولياء الأمور) لبيان رأيهم في الغاء وزارة التعليم الغالي .**
- **دراسة عن مدى فاعلية مجلس التعليم العالي كبديل للوزارة .**
- **دراسة تقويمية لعمل وزارة التعليم العالي , في ادارة شؤون التعليم العالي .**
- **دراسة مقارنة بين الجامعات الاردنية الرسمية ثم الخاصة مع الجامعات الاوروبية في الجوانب الادرية , ثم العلمية , ثم خدمة المجتمع وسوق العمل .**

- **Abstract**

The study aimed to identify the position of the university leaders from the proposed abolition of the Ministry of Higher Education in Jordan as un approach for the development of society, the study relied descriptive method survey with the assistance consists of (33) items, and check validity and reliability of the instrument, and was applied to a sample of university leaders, (57) a leading university presidents and their assistants and deans and their assistants, and after processing the data bagful statistical(spss) overall results showed the to arithmetic average of (2.74) and the degree of medium and this means that most respondents moderately support the abolition of the ministry, the most prominent item that makes pay sample approval is a policy of discrimination adopted by the ministry in dealings between public universities and private universities, the study provided Vophsi eventually a number of recommendations and proposals.

المراجع .

١- إعلان ليما (١٩٨٧) : بشأن الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي .

٢- الإمام ، مصطفى وآخرون (١٩٩٠) : التقويم والقياس ، دار الحكمة ، بغداد .

٣- التل ، سعيد وآخرون(١٩٩٧) : قواعد التدريس في الجامعات الاردنية ، دار الفكر، عمان .

٤- حسان، محمد حسان، العجمي، محمد حسنين(٢٠٠٦) : الادارة التربوية ، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان.

٥- الخشاب ، عبد الله وعناد ،مجذاب بدر(٢٠٠١) : " الدراسات العليا وأثرها في تطوير التعليم في الوطن العربي " , مجلة الأستاذ , العدد ١٥ , ج٢ , جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد .

٦- السامرائي , فيصل يونس محمد (٢٠٠١) : المعوقات الإدارية والفنية للجامعات العراقية في علاقتها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , رسالة ماجستيرغير منشوره , كلية التربية / ابن رشد , جامعة بغداد.

٧- عدس ,عبد الرحمن (١٩٩٩):الاحصاء في التربية ,ط٢دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان .

٨- العقدة , أحمد.(١٩٩١): دور عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية – دراسة ميدانية . رسالة ماجستير غير منشورة : كلية الاقتصاد والعلوم الأدارية , الجامعة الأردنية , عمان .

٩- فرحان , محمد نور (١٩٩٤): الحرية الاكاديمية : المفهوم والاشكاليات النظرية مع الاشارة الى الوضع في البلاد العربية , في الندوة العربية حول التربية وحقوق الانسان والديمقراطية ,في المعهد العربي للحقوق الانسان .

١٠- فيصل، عباس (١٩٩٦): الاختبارات النفسية : تقنياتها وإجراءاتها، دار الفكر العربي، بيروت.

١١- القريوتي، محمد قاسم(٢٠٠١): مبادئ الادارة النظريات والعمليات والوظائف، دار صفاء للنشر والتوزيع ودار وائل للطباعة والنشر،ط١، عمان.

١٢- قندلجي، عامر ابراهيم (١٩٩٣) : البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد.

١٣- كريم ,مهدي صالح (١٩٨٧): السلوك القيادي بين الواقع والطموح لمديري المدارس المتوسطة كما تراها الهيئة التدريسية ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,جامعة بغداد : بغداد .

١٤-الكناني، كامل كاظم بشير(٢٠٠٨): استقلالية الجامعات، دراسة في اللامركزية الادارية للجامعات العراقية، منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية، بغداد.

١٥- الكناني ، كامل كاظم بشير(٢٠١٠) :"الادارة اللامركزية للجامعات العراقية "، المؤتمر الوطني لاصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

١٦- ناجي,بسام حسن (٢٠٠٥): درجة فهم الاداريين لتفويض السلطة ودرجة ممارستهم لها وعلاقتهما بكفاءة اتخاذ القرار الاداري في وزارة التربية والتعليم , رسالة ماجستير غير منشوره , جامعة عمان العربية : عمان , الاردن .

استرجع من www.al-jazirah.comبتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٧ الساعة التاسعة وعشرون دقيقة صباحا .

المراجع الأجنبية :

Taylor,R.(1195) The patterns of Empowerment:an examination of affective employee – empowermentefforts participatory manage ment .DAI,The university of Tennessee,D.BY.U.

Miller,g.,A&sharda,B.(2000).Oryanizational structur in TheMiddle East:Acomparative Analysis .International Jorunal and Comparative sociology,10(14),315-330.